الأمم المتحدة
A/HRC/RES/60/15
الجمعية العامة
Distr.: General
7 October 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الستون
8 أيلول/سبتمبر – 8 تشرين الأول/أكتوبر 2025
البند 4 من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025

15/60- حالة حقوق الإنسان في بوروندي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان 27/30 المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2015، ودإ-1/24 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، و24/33 المؤرخ 30 أيلول/سبتمبر 2016، و2/36 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2017، و19/36 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2017، و14/39 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2018، و26/42 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2019، و19/45 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، و16/48 المؤرخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021، و28/51 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، و20/54 المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، و22/57 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الذي يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ويرسي أساس السلام الدائم والعدل والمصالحة الوطنية والأمن والاستقرار في بوروندي،

وإذ يؤكد من جديد احترامه الكامل لسيادة بوروندي واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن الدول ملزمة باحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشدد على مسؤولية الحكومة البوروندية في المقام الأول عن ضمان الأمن في إقليمها وحماية سكانها بما يتماشى والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الانطباق،

وإذ يشير إلى أن على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان أن تلتزم بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المجلس وآلياته،

وإذ يضع في اعتباره أن المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وآلياته، يمكنهم الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز حماية حقوق الإنسان، ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والتخفيف من مخاطر تصعيد حدة النزاعات وتدهور الأوضاع الإنسانية،

وإذ يرحب بتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في هذه الدورة[(1)]،

وإذ يشير بتقدير إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالمشاركة الإقليمية والدولية، ومكافحة الاتجار بالبشر، وإعادة اللاجئين البوروندیين إلى ديارهم، وإذ يشدد في الوقت نفسه على أهمية ضمان أمن العائدين وإدماجهم الاجتماعي على النحو الذي ذكره المقرر الخاص في تقريره السابق[(2)]، وإذ يشير أيضاً إلى الالتزامات المتعهد بها من أجل إدخال المزيد من التحسينات في مجالات حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في بوروندي، وإذ يعرب عن أسفه لعدم تعاون حكومة بوروندي مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بمن فيها المقرر الخاص، ولعدم تعاونها البناء أيضاً مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم إحراز تقدم في إعادة فتح مكتبها القطري،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء التحديات الهيكلية التي تواجه احترام وحماية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بوروندي، ولا سيما الحق في الغذاء الكافي، والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والحق في التعليم، بما في ذلك للأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة،

وإذ يشير إلى أن الانتخابات البرلمانية والمحلية التي أجريت عام 2025 كانت في معظمها خالية من حوادث العنف، وإذ يعرب في الوقت نفسه عن القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن عدم استيفاء الشروط اللازمة لإجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة وتنافسية وذات مصداقية، ولا سيما بسبب استمرار إغلاق الحيز المدني والإعلامي، وانعدام التعددية السياسية وشروط المنافسة الانتخابية النزيهة، وتزايد الترهيب ضد الأصوات المنتقدة، ومناخ الخوف في العملية الانتخابية في البلد،

1- *يدين بشدة* جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في بوروندي، بما فيها التي تنطوي على حالات القتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتوقيف والاحتجاز التعسفيين، وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعنف الجنسي والجنساني، ويدعو إلى وضع حد فوري لهذه الانتهاكات والتجاوزات وإلى احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً؛

(1) A/HRC/60/60.

(2) A/HRC/54/56.

2- *يحث* حكومة بوروندي على ضمان الحقوق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ويشجب تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني ونضال المواطنين ووسائط الإعلام المستقلة والمشاركة السياسية، بما في ذلك مشاركة المعارضين، وللقضاء الحر والنزيه، ويشدد على ضرورة أن توفر الحكومة بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والناشطين والمدونين وغيرهم من الإعلاميين، وبخاصة النساء العاملات في هذه المهن، لأداء عملهم باستقلالية، من دون ترهيب أو تدخل لا مبرر له، وضرورة أن تفرج عن جميع الذين لا يزالون رهن الاحتجاز بسبب قيامهم بعملهم دفاعاً عن حقوق الإنسان؛

3- *يدين* انتشار الإفلات من العقاب على جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على نطاق واسع، ويحث حكومة بوروندي على محاسبة جميع مرتكبي هذه الانتهاكات على أفعالهم، بغض النظر عن انتماءاتهم أو وضعهم، بمن فيهم أفراد قوات الدفاع والأمن ورابطة شباب الحزب الحاكم، المعروفة برابطة إمبونيراكور، وعلى ضمان تمكن الضحايا من التماس العدالة والانتصاف القانوني، ويشجع الحكومة على إعادة النظر في قرارها الانسحاب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والوفاء بالتزامها القانوني بالتعاون الكامل مع المحكمة فيما يتصل بتحقيقاتها الجارية؛

4- *يهيب* بحكومة بوروندي تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية شاملة للجميع وشفافة وذات مصداقية عام 2027، وفقاً لالتزاماتها وتعهداتها الدولية؛

5- *يهيب* بحكومة بوروندي *أيضاً* ضمان استقلال السلطة القضائية استقلالاً تاماً؛

6- *يهيب* بحكومة بوروندي *كذلك* أن تزود اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بجميع الوسائل اللازمة لأداء مهمتها المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بما يتماشى والمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، وأن تكفل استقلاليتها؛

7- *يهيب* بحكومة بوروندي أن تنفذ بالكامل التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي، وكذلك التوصيات المقبولة في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات ذات الصلة، ويرحب في هذا الصدد بتقديم بوروندي تقريرها إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري[3] باعتباره خطوة إيجابية؛

8- *يهيب* بحكومة بوروندي *أيضاً* الإحجام عن جميع أعمال الترهيب أو الانتقام التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الذين يتعاونون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان؛

9- *يشجع* حكومة بوروندي على التفاعل بروح صادقة وشاملة للجميع مع كل الجهات صاحبة المصلحة في بوروندي، سواء تلك العاملة داخل البلد أم خارجه، من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتعددة والمتجذرة التي تواجهها بوروندي وإعادة إدماج العائدين في المجتمع البوروندي على نحو مستدام؛

10- *يهيب* بحكومة بوروندي اتخاذ خطوات فعلية في سبيل التصدي للتمييز بجميع أشكاله وضمان تمتع جميع الأفراد داخل أراضيها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً ومتساوياً، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(3) CERD/C/BDI/11-19.

11- *يقرّر* تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي لمدة سنة إضافية، ويطلب إليه أن يقدم تحديثاً شفوياً عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والستين، وأن يقدم أيضاً تقريراً شاملاً عن ذلك إلى المجلس في دورته الثالثة والستين وإلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين؛

12- *يحث* حكومة بوروندي على التعاون التام مع المقرر الخاص، بطرق منها السماح له بالوصول إلى البلد من دون عوائق، وتزويده بجميع المعلومات اللازمة لأداء ولايته على نحو سليم، وتيسير المبادلات البناءة والتآزر مع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، تماشياً مع الالتزامات العلنية التي تعهدت بها الإدارة الحالية فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان وإعادة جسور التواصل مع المجتمع الدولي؛

13- *يحث* حكومة بوروندي *أيضاً* على التعاون البناء مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولا سيما مكتبها الإقليمي لوسط أفريقيا، وعلى تقديم جدول زمني لإعادة فتح المكتب القطري للمفوضية السامية في بوروندي، وعلى مواصلة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي؛

14- *يطلب* إلى الأمين العام أن يزود المقرر الخاص بالمساعدة وجميع الموارد اللازمة للاضطلاع بولايته بجميع مهامها، على النحو المبين في قرار مجلس حقوق الإنسان 16/48؛

15- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 42
6 تشرين الأول/أكتوبر 2025

[اعتُمد بتصويت مسجل بأغلبية 23 صوتاً مقابل 9 أصوات، مع امتناع 15 عضواً عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، آيسلندا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، تشيكيا، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، رومانيا، سويسرا، شيلي، فرنسا، قبرص، كوستاريكا، كولومبيا، مقدونيا الشمالية، المكسيك، هولندا، اليابان

المعارضون:

إثيوبيا، بنن، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، الصين، كوبا، المغرب

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، بنغلاديش، تايلند، الجزائر، جنوب أفريقيا، غامبيا، غانا، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كوت ديفوار، الكويت، كينيا، ملاوي، ملديف]